

قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٠

يربط موازنة الهيئة العامة لمرفق مياه الاسكندرية للسنة المالية ١٩٨١/٨.

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وايرادات الهيئة العامة لمرفق مياه الاسكندرية للسنة المالية ١٩٨١/٨ بمبلغ ١٤,٢٠٠,٠٠٠ ج (أربعة عشر مليون ومائتين ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلي :

أولا : الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨١/١٩٨٠ بمبلغ ١٢,٦٠٠,٠٠٠ ج (أثنى عشر مليون وستمائة ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(أ) حملة الباب الأول - أجور بمبلغ ٢,٠٧٦,٠٠٠ جنيه .

(ب) حملة الباب الثاني - نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٠,٥٢٤,٠٠٠ ج منه مبلغ ١,٤١٥,٠٠٠ ج فائض حكومة .

ثانيا - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت التحويلات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٠/١٩٨١ بمبلغ ١٦٠٠٠٠٠٠ ج (مليون وستمائة ألف جنيه) .

ثالثا - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٠/١٩٨١ بمبلغ ١٢٦٠٠٠٠٠٠ ج (اثنى عشر مليون وستمائة ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

جملة الباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٢٦٠٠٠٠٠٠ ج

رابعا - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٠/١٩٨١ بمبلغ ١٦٠٠٠٠٠٠ ج (مليون وستمائة ألف جنيه) موزعة على النحو التالي :

- باب (٣) إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٦٠٠٠٠٠٠ ج

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشير العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

يجوز لنائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بالأعباء التي تترتب نتيجة تطبيق إعانة الغلاء الإضافية وغيرها من قوانين تحسين أوضاع العاملين .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول يوليو سنة ١٩٨٠

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ رمضان سنة ١٤٠٠ (١٥ يولية سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

